# تقييد السنة في صدر الإسلام
## تحرير المصطلحات ورد الشبهات

د . فتح الدين محمد أبو الفتح البيانوني
جامعة الملك سعود

**الملخص:**

إن مسألة تقييد السنة في صدر الإسلام من المسائل التي أثيرت حولها الشبهات، وتعددت فيها الأبحاث والكتابات، واختلفت طريقة الباحثين في تناولها وعرضها. وقد عرض البحث لأبرز الشبهات المتعلقة بالموضوع، وعمل على تحرير المراد بكل مصطلح من المصطلحات المتعلقة به، كما عرض لمواقف العلماء من أحاديث النهي عن الكتابة والإذن فيها، وصنف تلك المواقف حسب طبيعتها وعلاقتها بأنواع علوم الحديث، واختار القول بأن أحاديث الكتابة هي من باب مختلف الحديث، وأن الأصل في الكتابة الإذن وإنما جاء النهي عن الكتابة لسبب معين. وختم البحث ببيان المراحل الرئيسة التي مرت بها عملية تقييد السنة في القرنين الأول والثاني، كتابة، وتدوينا، وتصنيفا، ففي زمن النبي ﷺ كانت مرحلة الكتابة، وبعد وفاته عليه الصلاة والسلام مباشرة بدأت مرحلة التدوين غير الرسمي، حيث ظهرت بعض الجهود الفردية في جمع السنة، بينما بدأت مرحلة التدوين الرسمي في مطلع القرن الثاني الهجري، وظهرت أوائل المصنفات في السنة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

**Abstract: Recording the *Sunnah* in the early days of Islam**

Recording the *Sunnah* in the early days of Islam is one of the controversial issues about which doubts were raised and several articles were presented. The present article displays the main doubts about this issue, discusses several terms related to it and points out different views of Muslim scholars towards hadiths that authorize or prohibit recording the *Sunnah*, classifying them according to their relation to Sciences of Hadith. The Article reaches the conclusion that hadiths pertaining to the issue of recording the *Sunnah* belong to "*Mukhtalif al-Hadith*", that recording the *Sunnah* was authorized by the Prophet ﷺ and what was reported to the contrary was the exceptional rather than the rule; it was due to specific reasons and circumstances. Finally, the article classifies stages of recording Hadith materials into three stages: writing of Hadith, compiling of Hadith and codification of Hadith. While the first stage was at the time of the Prophet ﷺ, the second stage started directly after His death, where some individual efforts in collecting Hadith materials appeared, and the third stage commenced at the first half of the second century of Islam.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد بن عبد الله الرسول الأمين، ورضي الله عن آله الطيبين الطاهرين، وعن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن مسألة تقييد السنة في صدر الإسلام من المسائل التي نالت اهتماما كبيرا عند المتقدمين والمتأخرين، ودارت حولها النقاشات، وتعددت فيها الاجتهادات، ويعود ذلك إلى وجود أحاديث تنهى عن كتابة السنة، إضافة إلى أحاديث أخرى تأذن في كتابتها، الأمر الذي أدى إلى تباين آراء العلماء حول موضوع كتابة السنة في عهد النبي ﷺ، واتخاذ مواقف متعددة نحوها من جهة، وتشكيك المستشرقين في صحة الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة أو الإذن فيها، وأنها انعكاس لتطور نظرة المجتمع المسلم إلى مسألة كتابة الحديث.

وقد تعددت الأبحاث والكتابات حول هذه المسألة، كما اختلفت طريقة الباحثين في تناولها وعرضها. ولعل من أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع، ما يأتي:

1- كتاب "تقييد العلم"، للخطيب البغدادي[1]، ولعله أول مؤلف متخصص في هذا الموضوع، والكتاب يقع في ثلاثة أقسام رئيسة، عرض القسم الأول منها للآثار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة في كراهة كتابة الحديث والنهي عنها، واختص القسم الثاني من الكتاب ببيان علة كراهة كتابة السنة أو النهي عنها، بينما اختص الفصل الثالث بعرض الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة والمقطوعة في الإذن في كتابة السنة، والحث عليها.

2- السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب[2]، قسم المؤلف كتابه إلى خمسة أبواب، تناول في الباب الرابع منها مسألة تاريخ تدوين السنة، وذلك من خلال ثلاثة

---

[1]- انظر: تقييد العلم، الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العش، (دار إحياء السنة النبوية، د.م.، ط2، 1974م).

[2]- السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، 1400هـ/1980م).

فصول، عرض الفصل الأول منها لتاريخ الكتابة عند العرب قبل الإسلام، ولطبيعة الاهتمام بالكتابة في صدر الإسلام، ولأحاديث النهي عن الكتابة، وأحاديث الإذن فيها، مع بيان وجه الجمع بينها. ثم عرض لموقف الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين لهم بإحسان من مسألة تدوين السنة، مخصصا مطلبا مستقلا لمبادرة الخليفة عمر بن عبد العزيز في جمع السنة وتدوينها، وآخر لبيان أوائل المصنفين في الحديث النبوي. وفي الفصل الثاني من هذا الباب قدم المؤلف نماذج لما تم تدوينه في صدر الإسلام، واختص الفصل الثالث منه بمناقشة بعض الآراء المشهورة حول مسألة تدوين السنة.

3- كتاب "دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه"، للدكتور الأعظمي[3]، فقد عرض في الباب الثالث من القسم الأول لأحاديث النهي عن كتابة السنة، وأحاديث الإذن فيها، مثبتا أن النهي عن كتابة الحديث كان في حال كتابته مع القرآن، أو أن أحاديث النهي منسوخة. كما عرض في الباب الرابع لما وقف عليه من كتابات الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعين وتابعيهم ممن ولد قبل 110هـ، وذلك للوقوف على طبيعة تطور عملية كتابة السنة منذ صدر الإسلام إلى ما قبل فترة ظهور موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى.

4- تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، للدكتور محمد بن مطر الزهراني[4]، وقد قسمه مؤلفه إلى خمسة أبواب، عرض من خلالها لمكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها، ومراحل تدوينها، ابتداء من القرن الأول الهجري إلى القرن التاسع الهجري. والذي يهمنا في هذا البحث هو الباب الثاني الذي تناول فيه مؤلفه تدوين السنة في القرنين الأول والثاني الهجريين، وجعله في فصلين تحدث في الأول منهما عن تدوين السنة في القرن الهجري الأول، منبها على أن تدوين السنة بدأ في

---

[3]- انظر دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، (المكتب الإسلامي، بيروت، 1413هـ/1992م).

[4]- انظر تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري ، د. محمد بن مطر الزهراني، (دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1417هـ/1996م).

حياة النبي ﷺ، على خلاف ما شاع من ابتداء التدوين في أوائل القرن الثاني الهجري، ثم عرض بعد ذلك لجهود الصحابة والتابعين في تدوين السنة.

ويفهم من كلام المؤلف تقسيمه مراحل تقييد السنة إلى مرحلتين فقط، وهما: التدوين في القرن الهجري الأول، والتصنيف في القرن الهجري الثاني.

5- كتاب: تاريخ تدوين السنة، وشبهات المستشرقين، للدكتور حاكم المطيري[5]، وقد جاء هذا الكتاب في ثلاثة فصول، عرض الفصل الأول منهما لمراحل تدوين السنة، وجعلها في أربع مراحل، وهي: الكتابة (1-73هـ)، والجمع والتدوين (70-120هـ)، والتصنيف (120-150هـ)، والموسوعات (150-200هـ)؛ واختص الفصل الثاني بمناقشة آراء المستشرقين حول تدوين السنة؛ أما الفصل الثالث، فقد أفرده المؤلف للكلام عن كتب أحاديث الأحكام ومراحل تطورها.

ويهدف هذا البحث إلى تجلية واقع تقييد السنة في صدر الإسلام، وبيان مراحله الرئيسة، والتحصين ضد ما يثار حوله من شبهات، وذلك من خلال مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة. تبين المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختياره؛ ويعرض المطلب الأول لأبرز الشبهات المثارة حول قضية تدوين السنة؛ ويعرف المطلب الأول بمصطلحات البحث الرئيسة (السنة، التقييد، الكتابة، التدوين، التصنيف)؛ ويستقرئ المطلب الثاني مواقف العلماء من أحاديث النهي عن الكتابة والإذن فيها، ويصنفها حسب طبيعتها وعلاقتها بأنواع علوم الحديث؛ ويختص المطلب الثالث بعرض المراحل الرئيسة التي مرت بها عملية تقييد السنة في القرنين الأول والثاني، كتابة، وتدوينا، وتصنيفا، وذلك في محاولة لتحديد الإطار الزمني لكل مرحلة، والتعرف على طبيعتها وخصائصها؛ أما الخاتمة، فتشتمل على أهم نتائج البحث.

ولعل مما يميز هذا البحث: تصنيف مواقف العلماء من مسألة تقييد السنة حسب طبيعتها وعلاقتها بأنواع علوم الحديث، وتحديده مرحلة كتابة السنة في العقد الأول من القرن الهجري الأول (1-11هـ)، وجعله مرحلة تدوين السنة وجمعها في مرحلتين: مرحلة

---

5- انظر تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، د. حاكم عبيسان المطيري، (مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2002م).

التدوين غير الرسمي (11–99هـ)، ومرحلة التدوين الرسمي (99–101هـ). أما مرحلة تصنيف السنة فقد كانت ابتداء من النصف الأول من القرن الثاني الهجري.

**المطلب الأول: أبرز الشبهات حول قضية "تدوين السنة".**

لقد أدى اختلاف الروايات في موضوع كتابة السنة إلى تعدد مواقف العلماء من هذه المسألة من جهة، كما أدى إلى سوء فهم واقع هذه القضية، وظهور عدد من الشبهات حولها من جهة أخرى. ويمكن تلخيص الشبهات حول هذا الموضوع في الآتي:

1– التشكيك في صحة الأحاديث صحة الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة أو الإذن فيها، والزعم بأنها انعكاس لتطور المجتمع المسلم واختلافه حول مسألة كتابة الحديث. فبعد دراسته للروايات الواردة في هذا الموضوع نهيا وإذنا، استنتج المستشرق "جولدتسيهر"[6] وجود خلاف بين أهل الحديث وأهل الرأي حولها، فأهل الرأي –في زعمه– يهمهم إثبات عدم تقييد الحديث، ليتخذوا من ذلك حجة على عدم صحته، وهذا القول يضر بخصومهم أهل الحديث، ولذلك لم يتورع الفريقان من وضع الأحاديث تأييدا لما ذهبوا إليه. ويخلص هذا المستشرق إلى القول بأن "تناقض الأحاديث الواردة في تقييد العلم أثر من آثار تسابق أهل الحديث وأهل الرأي إلى وضع الأقوال التي تؤيد سابق نزعاتهم في هذا الشأن"[7].

وقد أجاب الدكتور العش على هذه الدعوى في مقدمة تحقيقه لكتاب الخطيب البغدادي، وبين أن الخلاف في مسألة جواز الكتابة أو عدمه لم يكن بين أهل الحديث

---

[6] – إجناس جولدتسيهر "Ignaz Goldzihr" (1850–1921م)، مستشرق يهودي مجري يعد أستاذ المستشرقين ورائدهم في مجال الدراسات الإسلامية، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "دراسات محمدية"، و"العقيدة والشريعة في الإسلام"، و"مذاهب التفسير الإسلامي". رحل إلى سوريا وجالس الشيخ طاهر الجزائري مدة، ثم رحل إلى فلسطين ومصر. انظر المستشرقون، نجيب العقيقي، (دار المعارف، مصر، ط4، 1980م)، 3/40–42.

[7]– تقييد العلم، للخطيب البغدادي، مقدمة المحقق، ص16. وانظر:

Muslim Studies, (Muhammedanische Studien), by Ignaz Goldziher, translated from the German by C.R. Barber and S.M. Stern, (George Allen & Unwin Ltd., London, 1971), vol. 2, PP.183-186.

والرأي، فمن أهل الرأي من امتنع عن الكتابة، كعيسى بن يونس (187هـ)، وحماد بن زيد (179هـ)، وعبد الله بن إدريس (192)، وسفيان الثوري (161هـ)؛ ومنهم من أقرها، كحماد بن سلمة (167هـ)، والليث بن سعد (175هـ)، وزائدة بن قدامة (161هـ)، ويحيى بن اليمان (189هـ) وغيرهم. ومن المحدثين من كره الكتابة، كابن عُليَّة (200هـ)، وهشيم بن بشير (183هـ)، وعاصم بن ضمرة (174هـ) وغيرهم؛ ومنهم من أجازها، كبقية الكَلاعي (197هـ)، وعكرمة بن عمار (159هـ)، ومالك بن أنس (179هـ) وغيرهم[8].

2- التشكيك بما ثبت من كتابات للسنة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد صحابته رضوان الله عليهم. فقد ذهب المستشرق "موير"[9] إلى قبول خبر الزهري بأنه أول من دون الحديث، لكنه شكك في وجود مجموعة كتابية موثوقة قبل منتصف القرن الثاني[10]. أما المستشرق "جليوم"[11] فيرى أن الخبر المتعلق بأولوية تدوين الزهري للسنة، ينبغي أن يعد

---

[8]- انظر تقييد العلم، للخطيب البغدادي، مقدمة المحقق، ص21-22. وانظر عرضا ومناقشة لرأي جولدتسيهر في هذه المسألة ص16-22.

[9]- وليم موير "S. William Muir" (1819-1902م) مستشرق إنجليزي، درَس الحقوق في جامعتي جلاسجو وإدنبره، ودرَّس في جامعة إدنبره، كما عُين رئيسا لها. ومن آثاره سيرة النبي، والتاريخ الإسلامي، ومصادر الإسلام، ونشأة الخلافة وانحطاطها وانهيارها. انظر المستشرقون، للعقيقي، 59/2؛ والدراسات العربية والإسلامية في أوروبا، د. ميشال جحا، (معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1982م)، ص39-40.

[10]- انظر دراسات في الحديث النبوي، للدكتور الأعظمي، 72/1. وانظر:
Cf. Guillaume, Alferd. The Tradition of Islam, p.19.

[11]- ألفرد جليوم "Alferd Guillaume" (1888م-1962م)، مستشرق إنجليزي تخرج في جامعة أكسفورد، وعمل في فرنسا ومصر، وكان أستاذ اللغة العربية في معهد الدراسات العربية والإفريقية في جامعة لندن، وانتخب عضوا في المجمع العلمي العربي في دمشق، عام 1949م، وفي بغداد، عام 1950م. انظر المستشرقون، للعقيقي، 117/2-118؛ والدراسات العربية والإسلامية في أوروبا، د. ميشال جحا، ص48-49.

مختلقا. وفي مقابل ذلك يميل المستشرق "شبرنجر"[12] إلى القول بوجود كتابة الحديث منذ عصر النبي ﷺ، وذلك نتيجة اكتشافه لكتاب "تقييد العلم" للخطيب البغدادي، سنة 1855م[13]. كما أن المستشرق جولدتسيهر اعتمد ما ذهب إليه شبرنجر، وأثبت أن القول بأن الحديث كان يتم تناقله حفظا وهم وخطأ[14].

3- اشتهار القول بأن السنة ظلت أكثر من مائة سنة يتناقلها العلماء حفظا، وأن تدوينها قد تأخر إلى مطلع القرن الثاني الهجري، أي بعد قرن من وفاة النبي ﷺ، وأن أول من أمر بتدوينها الخليفة عمر بن عبد العزيز (101هـ)، وأن أول من دون السنة الإمام محمد بن شهاب الزهري (124هـ). وقد ساعد في انتشار هذه الفكرة ما أطلقه بعض العلماء من نصوص حول الموضوع، ومن ذلك قول الشيخ محمد بن جعفر الكتاني: "وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين لا يكتبون الحديث، ولكنهم يؤدونه لفظا ويأخذونه حفظا، إلا كتاب الصدقة وشيئا يسيرا، يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء"[15].

ولعل من أهم ما يساعد في الإجابة على الشبهات الواردة حول في هذا الموضوع، وفهم نصوص العلماء السابقين حوله، تحديد المصطلحات المتعلقة بهذه المسألة، وهي الكتابة، والتدوين، والتصنيف، وبيان مراحل تقييد السنة، وتحديد الإطار الزمني لكل مرحلة. وهو ما سيتم تناوله في المطلبين الآتيين.

---

[12]- شبرنجر "Aloys Sprenger" (1813-1893م)، مستشرق نمساوي الأصل بريطاني الجنسية. أرسلته شركة الهند الشرقية إلى الهند طبيبا (1842م)، وولته الحكومة رئاسة الكلية الإسلامية في دلهي، ثم مدرسة كلكتا. عُين أستاذا للغات الشرقية في جامعتي برن، وسويسرا. انظر المستشرقون، للعقيقي، 277/2-278.

[13]- انظر عرضا لآراء المستشرقين حول تدوين السنة في دراسات في الحديث النبوي، للدكتور الأعظمي، 72/1 وما بعدها؛ والمستشرقون والحديث النبوي، الدكتور محمد بهاء الدين، د. محمد بهاء الدين، (دار النفائس، عمان، ط1، 1420هـ/1999م)، ص66 وما بعدها.

[14]- انظر تقييد العلم، للخطيب البغدادي، مقدمة المحقق، ص16.

[15]- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، للشيخ محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط4، 1406هـ/1986م)، ص7.

**المطلب الأول: التعريف بمصطلحات البحث.**

**أولا: تعريف السنة:**

السنة لغة: الطريقة والسيرة المتبعة سواء أكانت حسنة أم سيئة. قال خالد بن عُتْبة الهذلي: فلا تَجْزَعَنْ من سِيرةٍ أَنتَ سِرْتَها فأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً من يَسِيرُها.

وسَنَنْتُها سَنّاً واسْتَنَنْتُها سِرْتُها، وكل من ابتدأ أَمراً عمل به قوم بعده، قيل: هو الذي سَنَّه[16].

وقد استخدم القرآن الكريم السنة بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانْظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِين﴾ آل عمران:137. فالسنن هنا بمعنى طرق الأقوام السابقين ومناهجهم التي ساروا عليها في حياتهم.

وقد تكرر في الحديث الشريف ذكر السنة وما تصرف منها، بمعنى الطريقة والسيرة. ومن ذلك قوله ﷺ: (من سنَّ في الإسلام سنةً حسنةً، فعُمِل بها بعدَه، كُتِبَ له مثل أجرِ من عَمِل بِها، ولا يَنْقُصُ من أُجورِهم شيءٌ، ومَنْ سنَّ في الإسلام سنة سيئةً، فعُمِلَ بها بعده، كُتِبَ عليه مثل وِزْرِ من عَمِلَ بها، ولا ينقص من أَوْزارِهم شيءٌ)[17].

والسنة في اصطلاح المحدثين: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، أو صفة خِلقية أو خُلقية، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها[18]. والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث في اصطلاح بعض المحدثين، كالإمامين الطيبي والكرماني ومن وافقهما، وتختص بما ورد عن رسول ﷺ.

**ثانيا: تعريف المصطلحات المتعلقة بالكتابة.**

---

[16]- انظر لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (دار صادر، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م)، 220/13.

[17]- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.)، كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، حديث رقم: 1017، 2058/4.

[18]- انظر المختصر الوجيز في علوم الحديث، للدكتور محمد عجاج الخطيب، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1411هـ/1991م)، ص16.

التقييد والكتابة والتدوين والتصنيف مصطلحات يمكن أن تطلق على معنى واحد لتقارب معانيها في اللغة، إلا أنه يمكن التفريق بينها بالنظر إلى المعنى اللغوي، فيقال:

**التقييد**: مصدر للفعل قيّد، يقال: قَيَّدَه يُقَيِّدُه تَقْييداً. وقَيَّد العِلم بالكتاب ضَبَطَه وقَيَّدَ الكتاب بالشَّكْل: شَكَلَه، وتَقْييدُ الخط تنقيطه وإِعجامه وشَكْلُه. والقَيْدُ: واحد القُيُودِ، وهو ما يربط به ويضبط، والجمع أقياد وقيود[19]. ويطلق التقييد على كتابة العلم سواء كان مع جمع أو ترتيب أو بدونهما، وهو بذلك عام يشمل أي نوع من أنواع الكتابة أو الجمع أو التصنيف.

**والكتابة**: مصدر للفعل كتَب، يقال: كتَبَ الشيءَ يكتُبُه كتْباً وكتاباً وكتابةً، بمعنى: خطَّه[20]. وتُطلق الكتابة على مجرد تقييد العلم، دون جمع أو ترتيب. ويمكن تعريف مصطلح "كتابة السنة" بما يأتي: تقييد الأحاديث وحفظها في صحف أو كراريس، دون جمع شامل أو ترتيب.

**والتَّدوين** مصدر للفعل دوَّن، يقال: دوَّنه تدوينا، بمعنى: جمعه. ودوَّن الكتب، أي: جمعها. والديوان: مجتمع الصحف[21]. فمصطلح التدوين يدل على معنى زائد على مجرد الكتابة، وهو الجمع، وبناء على ذلك يمكن تعريف مصطلح "تدوين السنة" بما يأتي: كتابة الأحاديث النبوية وجمعها في صحف أو كتاب.

أما **التَّصنيف** فهو مصدر للفعل صنَّف، يقال: صَنَّف الشيءَ، إذا مَيَّز بعضَه من بعض، والتَّصْنِيفُ تمييز الأَشياء بعضها من بعض، وتَصْنِيفُ الشيء جعْلُه أَصْنافا. والصِّنْفُ والصَّنْفُ النَّوْعُ والضَّرْبُ من الشيء، يقال: صَنْفٌ وصِنْفٌ من المتاع لغتان، والجمع أَصنافٌ

---

[19]- انظر لسان العرب، لابن منظور، 372/2؛ ومختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، (مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1415هـ/1995م)، ص233.

[20]- انظر لسان العرب، لابن منظور، 698/1.

[21]- انظر المرجع السابق، 164/13. وتاج العروس، باب النون، فصل الدال، مادة "دون".

وصُنُوفٌ[22]. وبناء على ذلك يمكن تعريف مصطلح "تصنيف السنة"، بأنه جمع الأحاديث النبوية في كتاب واحد وترتيبها وفق أساليب متنوعة، من أجل حفظها وتيسير الاستفادة منها.

وهذا التفريق بين المصطلحات المتشابهة من حيث الظاهر يساعد في فهم كلام العلماء في مسألة كتابة السنة وتدوينها. فقد نقل عن بعضهم أن تدوين السنة بدأ في القرن الهجري الثاني، وأن أول من دون السنة الإمام محمد بن شهاب الزهري (124هـ). فعن الإمام مالك بن أنس، قال: "أول من دوّن العلم ابن شهاب"[23]، وعن ابن شهاب قال: "لم يدوِّن هذا العلم أحد قبل تدويني"[24].

ويقول الحافظ ابن حجر في حديثه عن كتابة السنة وتدوينها في عهد الصحابة: "اعلم –علمني الله وإياك– أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تَبَعِهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة، لأمرين، أحدهما: إنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في صحيح مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم؛ وثانيهما: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار"[25].

ويقول في تعليقه على أمر عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة: "يستفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ. فلما خاف عمر بن عبد

---

[22]– انظر المرجع السابق، 198/9.

[23]– جامع بيان العلم وفضله، للإمام يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، (دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ/1994م)، 331/1.

[24]– الرسالة المستطرفة، للشيخ الكتاني، ص3. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، 332/1–333.

[25]– فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط4، 1408/1988)، المقدمة، ص6.

العزيز –وكان على رأس المائة الأولى– من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطا له وإبقاء"[26].

وقال الشيخ الكتاني: كَرِه كتب الحديث "الطبقة الأولى من التابعين، خوف أن يشتغل به عن القرآن، فكانوا يقولون: احفظوا كما كنا نحفظ. وأجاز ذلك من بعدهم. وما حدث التصنيف إلا بعد موت الحسن (110هـ) وابن المسيب (93هـ)، وغيرهما من كبار التابعين. فأول تأليف وضع كتاب ابن جريج (150هـ)"[27].

فإذا اعتُمد التفريق بين مصطلح "الكتابة" ومصطلح "التدوين"، ومصطلح "التصنيف" يزول التعارض بين نفي بعض العلماء لتدوين السنة وترتيبها في عهد الصحابة وكبار تابعيهم، مع إثباتهم لكتابة السنة في ذلك العصر. فنفي تدوين السنة وجمعها وتصنيفها، لا ينفي وجود الكتابة من قبل بعض الصحابة على صحف وكراريس متفرقة، وبصفة فردية خاصة. فالكتابة تطلق على مجرد تقييد الحديث، والتدوين يطلق على الكتابة على سبيل الجمع والاستقصاء، وتقييد المتفرق وجمعه في كتاب، بينما يطلق التصنيف على التدوين في فصول محددة وأبواب مميزة[28].

وبناء على ذلك ينبغي أن يحمل قولهم في نفي التدوين على جمع السنة، كما يحمل نفيهم للتصنيف على جمع الأحاديث في كتاب معين، والعمل على ترتيبها وفق تصنيف محدد، ويدل لذلك ما نص عليه الخطيب البغدادي صراحة، حيث يقول: "لم يكن العلم مدونا أصنافا، ولا مؤلفا كتبا وأبوابا، في زمن المتقدمين من الصحابة والتابعين، وإنما فعل ذلك مَن بعدهم، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم. واختُلف في المبتدئ بتصانيف الكتب

[26]– المرجع السابق، 194/1.

[27]– الرسالة المستطرفة، للشيخ الكتاني، ص7.

[28]– انظر تقييد العلم، للخطيب البغدادي، مقدمة المحقق، ص7–8.

والسابق إلى ذلك، فقيل هو سعيد بن أبي عروبة (156هـ)، وقيل: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (150هـ)"[29].

كما ينبغي أن يُحمل قولهم في ابتداء تدوين السنة وأنه كان في أول القرن الثاني على التدوين الرسمي للحديث، والذي كان بأمر السلطان وتوجيهاته. وهو ما يفهم من قول الحافظ ابن حجر: "أول من دون الحديث ابن شهاب الزهري (124هـ) على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير"[30]. وذلك لثبوت ما يدل على جمع الأحاديث من قبل بعض الصحابة والتابعين، كما سيتم توضيحه فيما بعد.

**المطلب الثاني: الموقف من أحاديث النهي عن الكتابة والإذن فيها.**

ورد العديد من الأحاديث النبوية في مسألة كتابة السنة نهيا وإذنا[31]، وقد تعددت مواقف العلماء من تلك الأحاديث، ويمكن تقسيم تلك المواقف من حيث علاقتها بأنواع علوم الحديث، إلى ثلاثة مواقف، وهي كما يأتي:

**الموقف الأول: الأحاديث المتعلقة بالكتابة هي من باب "المحكم".**

المحكم عند المحدثين هو الحديث السالم من معارضة غيره له، يقول الحافظ ابن حجر: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة، أي لم يأت خبر يضاده، فهو المحكم"[32]. وقد

---

[29]- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت، تحقيق: د. محمود الطحان، (مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ)، 281/2.

[30]- فتح الباري، للحافظ ابن حجر، 208/1. وانظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط2، 1392هـ/1972م)، 90/1.

[31]- لاستقصاء الأحاديث والآثار الواردة في الموضوع، يمكن مراجعة كتاب تقييد العلم، للخطيب البغدادي.

عرض له الإمام الحاكم في النوع الثلاثين من أنواع علوم الحديث، وهو: "معرفة أخبار لا معارض لها". وبين المراد به قائلا: "هذا النوع من هذا العلم معرفة الأخبار التي لا معارض لها بوجه من الوجوه"[33].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الأحاديث الواردة في شأن كتابة السنة من باب المحكم الذي لا معارض له، لأن الأحاديث الصحيحة الثابتة تأذن بكتابة السنة، وما ورد من أحاديث في النهي، فلا يصح منها إلا حديث أبي سعيد الخدري ﷺ في اجتهاد بعض العلماء، وهذا الحديث قد أعله بعض المحدثين بالوقف على أبي سعيد. وقد أشار إلى هذا القول الخطيب البغدادي بقوله: "تفرد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعا، وقد روي عن سفيان الثوري أيضا عن زيد. ويقال: إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله، غير مرفوع إلى النبي ﷺ"[34]. ونسب الحافظ ابن حجر هذا القول إلى الإمام البخاري، حيث يقول: "ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"[35].

وهذا الموقف من أحاديث النهي عن الكتابة يؤدي إلى القول بإباحة كتابة السنة مطلقا، والأحاديث النبوية الصحيحة المتعلقة بالموضوع تثبت ذلك، ولا يوجد معارض صحيح لها، فليس هناك حديث صحيح مرفوع إلى النبي ﷺ في النهي عن الكتابة.

لكن يَرد على هذا الرأي وجودُ ظاهرة كراهية الكتابة والنهي عنها بعد وفاة النبي ﷺ، حيث كره بعض الصحابة رضوان الله عليهم كتابة السنة، يقول الإمام النووي: "قال القاضي: كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير فى كتابة العلم، فكرهها

---

[32]- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني، علق عليه محمد غياث الصباغ، (مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط2، 1410هـ/1990م)، ص58.

[33]- معرفة علوم الحديث، للإمام الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ/1986م)، ص129.

[34]- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص31-32.

[35]- فتح الباري، للحافظ ابن حجر، 208/1. وانظر تدريب الراوي، للإمام السيوطي، 67/2.

كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف"[36]، وهذا مؤشر على أن للنهي عن الكتابة أصلا في سنة النبي ﷺ، ولولا ذلك ما اختلف الصحابة في ذلك، ولأجازوا الكتابة ولم يذهب بعضهم إلى كراهيتها. فقد أخرج الإمام الدارمي عن أبي نضرة قال: "قلت لأبي سعيد الخدري: ألا تُكتبنا؟ فإنا لا نحفظ، فقال: لا، إنا لن نكتبكم ولن نجعله قرآنا، ولكن احفظوا عنا كما حفظنا نحن عن رسول الله ﷺ"[37].

كما أن عددا من العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع لا يوافقون على القول بإعلال حديث أبي سعيد الخدري ﵁، يقول الشيخ أحمد شاكر: "فبعضهم أعله – أي حديث أبي سعيد– بأنه موقوف عليه، وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح"[38]. كما علق الدكتور محمد عجاج الخطيب على هذا الموقف بقوله: "إلا أننا لا نسلم بهذا، لأنه – أي النهي عن كتابة السنة– ثبت عند الإمام مسلم، فهو صحيح، ويعضده ما رويناه عن أبي سعيد ﵁: استأذنت النبي ﷺ أن أكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي"[39].

**الموقف الثاني: الأحاديث المتعلقة بالكتابة هي من باب "مختلف الحديث".**

---

[36]– المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام يحيى بن شرف بن مري النووي، (دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ)، 129/18–130.

[37]– سنن الدارمي، وصحح المحقق إسناده، 420/1؛ وانظر: المعجم الأوسط، للإمام سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد, وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (دار الحرمين، القاهرة، د. ت.)، 60/3؛ وتقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص36. وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح "، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للإمام أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، (مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ/1994م)، 161/1.

[38]– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، للشيخ أحمد شاكر، (دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، دون تاريخ)، ص132.

[39]– السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص306.

يعرف علماء الحديث مختلف الحديث، بقولهم: "هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا، فيوفَّق بينهما، أو يرجَّح أحدهما، فيعمل به دون الآخر"[40]. ويذهب أصحاب هذا الموقف إلى أن الأحاديث في مسألة كتابة السنة تندرج تحت موضوع "مختلف الحديث"، فهناك أحاديث صحيحة تنهى عن الكتابة، كما أن هناك أحاديث صحيحة أخرى تأذن بها. لكن هذا التعارض ظاهري، ويمكن الجمع بين تلك الأحاديث المتعارضة على أوجه متعددة، ومن ذلك[41]:

1- النهي عن الكتابة عام، والإذن خاص لمن كان يحسن الكتابة ولا يخشى عليه الخطأ، كعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، فقد كان يحسن الكتابة ولذلك أذن له بها. وقد أشار الإمام ابن قتيبة (276هـ) في تأويله للأحاديث المتعارضة في كتابة السنة إلى موقفين: الأول النسخ، والثاني الجمع، وهو ما يوافق هذا الرأي، فقال: "والمعنى الآخر: أن يكون خص بهذا عبد الله بن عمرو لأنه كان قارئا للكتب المتقدمة، ويكتب بالسريانية والعربية، وكان غيره من الصحابة أميين، لا يكتب منهم إلا الواحد أو الاثنان، وإذا كتب لم يتقن ولم يصب التهجي، فلما خشي عليهم الغلط فيما يكتبون نهاهم، ولما أمن على عبد الله بن عمرو ذلك أذن له"[42].

2- النهي عن الكتابة لمن قوي حفظه وأمن عليه النسيان، والإذن لمن خيف نسيانه. فالأصل في الكتابة النهي، والإذن إنما يكون عند الحاجة، كضعف الحفظ. ومن ذلك حديث عن أبي هريرة ﷺ قال: "كان رجل من الأنصار يجلس إلى النبي ﷺ، فيسمع من النبي ﷺ الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني

[40]- تدريب الراوي، للإمام السيوطي، 2/196-202.

[41]- انظر المنهاج، للإمام النووي، 130/18؛ وفتح الباري، للحافظ ابن حجر، 208/1؛ وتدريب الراوي، للسيوطي، 65/2.

[42]- تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، (دار الجيل، بيروت، 1993هـ/1972م)، ص287.

أسمع منك الحديث فيعجبني ولا أحفظه. فقال رسول الله ﷺ: (استعن بيمينك وأومأ بيده للخط)[43].

3- النهي عن الكتابة لمن خشي عليه الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، والإذن لمن أمن ذلك.

4- النهي خاص بوقت نزول القرآن، خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك الوقت.

5- النهي كان عن كتابة القرآن والسنة في صحيفة واحدة، والإذن في التفريق بينهما. وقد ذكر الإمام الخطابي هذا الرأي، وأشار إلى ضعفه، فقال: "وقد قيل: إنما نُهي أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ"[44].

فالرأيان الأول والثاني يفهم منهما أن الأصل في كتابة السنة النهي، وإنما يكون الإذن عند الحاجة، بينما يفهم من الآراء الثلاثة الأخيرة أن الأصل في الكتابة الإذن، وإنما جاء النهي في حالات خاصة.

هذه أشهر الأوجه التي ذكرها العلماء في الجمع بين الأحاديث المختلفة حول كتابة السنة، وهي إجابات غير قوية، كما يصفها الشيخ أحمد شاكر[45]، واجتهادات يعوزها الاستناد النقلي، كما بين الدكتور نور الدين عتر[46].

**الموقف الثالث: الأحاديث المتعلقة بالكتابة هي من باب "الناسخ والمنسوخ".**

يرى أصحاب هذا الموقف أن أحاديث النهي عن كتابة السنة وأحاديث الإذن فيها، هي من باب الناسخ والمنسوخ.

---

[43]- أخرجه الإمام الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب الرخصة في كتابة العلم، 39/5، وقال: "هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول الخليل بن مرة منكر الحديث".

[44]- معالم السنن، للخطابي، 184/4.

[45]- انظر الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص133.

[46]- انظر منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ص44-45.

وهذا يعني أن أحاديث النهي متقدمة، وأحاديث الإذن متأخرة، فهي ناسخة لها[47].

وقد أشار الإمام ابن قتيبة إلى هذا الموقف، في تناوله للأحاديث المتعلقة بالموضوع، فقال: "إن في هذا معنيين: أحدهما أن يكون من منسوخ السنة بالسنة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يُكتب قوله، ثم رأى بعد ذلك، لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ، أن تكتب وتقيد..."[48]. ويميل إلى هذا الموقف الإمام الرامهرمزي، فيقول: "أحسبه أنه كان محفوظا في أول الهجرة، وحين كان لا يؤمن الاشتغال به عن القرآن"[49]؛ وكذلك الإمام الخطابي، حيث يقول: "يشبه أن يكون النهي متقدما، وآخر الأمرين للإباحة"[50]. كما رجح الحافظ ابن حجر موقف من قال: النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وعلق على ذلك بقوله: "وهو أقربها مع أنه لا ينافيها"[51].

وقال الصنعاني: "فقيل إن النهى منسوخ بها، وكان النهي في أول الأمر لخوف اختلاطه، أى الحديث بالقرآن، أي بسبب أنه لم يكن قد اشتد إلف الناس بالقرآن، ولم يكثر حفاظه والمتقنون له، فلما ألفه الناس وعرفوا أساليبه وكمال بلاغته وحسن تناسب فواصله وغايته، صارت لهم ملكة يميزونه بها من غيره، فلم يخش اختلاطه بعد ذلك... وهذا الجواب جنح إليه ابن شاهين، فإن الإذن لأبي شاه كان في فتح مكة"[52].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: "والجواب الصحيح: أن النهي منسوخ بأحاديث أخرى دلت على الإباحة... وهذه الأحاديث، مع استقرار العمل بين أكثر الصحابة والتابعين، ثم اتفاق الأمة بعد ذلك على جوازها، كل ذلك يدل على أن حديث أبي سعيد منسوخ، وأنه كان في أول الأمر، حين خيف اشتغالهم عن القرآن، وحين خيف اختلاط

---

[47]- انظر المنهاج، للإمام النووي، 130/18؛ وتدريب الراوي، للسيوطي، 65/2.

[48]- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص287.

[49]- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للإمام الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، (دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ)، ص386.

[50]- معالم السنن، للخطابي، 184/4.

[51]- فتح الباري، للحافظ ابن حجر، 208/1.

[52]- توضيح الأفكار، للإمام الصنعاني، 365/2-366.

غير القرآن بالقرآن... ثم جاء إجماع الأمة القطعي بعد قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول، رضي الله عنهم أجمعين"[53].

وقد استدل أصحاب هذا الموقف[54] بحديث أبي شاه الذي سأل النبي ﷺ أن يكتب له ما سمعه منه في خطبة حجة الوداع، فأمر رسول الله ﷺ الصحابة أن يكتبوا له؛ وحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في طلب النبي ﷺ من الصحابة أن يأتوه بكتاب حتى يكتب لهم كتابا لا يضلوا بعده؛ وحديث أبي هريرة الذي ينص على كتابة عبد الله بن عمرو على كتابة الحديث. فالحديث الأول كان في أواخر حياة النبي ﷺ، في فتح مكة سنة ثمان للهجرة، والحديث الآخر كان في مرض وفاته ﷺ، بينما الحديث الثالث رواه أبو هريرة ﷺ، وهو متأخر الإسلام، وهذا يدل على أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان يكتب، بعد إسلام أبي هريرة ﷺ.

والقول بنسخ أحاديث الإذن لأحاديث النهي، لا يحل الإشكال في هذه المسألة، فهناك عدد من الآثار التي تدل على امتناع بعض الصحابة عن كتابة السنة، حتى بعد وفاة النبي ﷺ، ولو كان النهي منسوخا لما بقي الامتناع عن الكتابة في صفوف الصحابة، والله تعالى أعلم[55].

**الموقف المختار:**

عرض الدكتور محمد عجاج الخطيب لهذا الموضوع بشيء من التفصيل، وبين المواقف المتعددة منه، ولكنه لم يقبل الموقف الأول، بل مال إلى الجمع بين الموقفين الثاني والثالث، فأخذ بموقف الجمع في صدر الإسلام، وبموقف النسخ في آخر حياته ﷺ، حيث يقول: "فالنهي لم يكن عاما، والإباحة لم تكن عامة في أول الإسلام، فحيثما تحققت علة النهي منعت الكتابة، وحيثما زالت أبيحت الكتابة. وأرى في حديث أبي شاه، وفي حديث

---

[53]- الباعث الحثيث، للشيخ أحمد شاكر، ص133.

[54]- انظر المرجع السابق، ص133؛ ومنهج النقد، للدكتور عتر، ص42.

[55]- انظر منهج النقد، للدكتور عتر، ص43.

ابن عباس... إذنا عاما، وإباحة مطلقة... وانتهى أمر رسول الله ﷺ بإباحة الكتابة"[56]. لكن القول بالنسخ لا يحل المشكلة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

أما الدكتور عتر فيعلق على المواقف السابقة من أحاديث الكتابة قائلا: "وكلها اجتهادات يعوزها الاستناد النقلي، اللهم إلا القول بالنسخ فقد استُدل له من النقل، ومال إليه كثير من العلماء، كالمنذري وابن حجر وابن القيم، وذلك لأن الإذن بالكتابة متأخر، فقد قال ﷺ في غزوة الفتح: (اكتبوا لأبي شاه) يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتها، وأذن لعبد الله أن يكتب وحديثه متأخر عن النهي، لأنه لم يزل يكتب ومات وعنده كتابته وهي الصحيفة "الصادقة"، ولو كان النهي عن الكتابة متأخرا لمحاها. وهذا الرأي ينبغي أن لا يجعل منافيا للآراء السابقة، بل هو متمم لها، حيث نأخذ من تلك الآراء علة النهي السابق، وأنه لما زالت العلة ورد الإذن بالكتابة"[57]. ويفهم من تناوله للموضوع أنه يذهب إلى أن الأصل في الكتابة الإذن وإنما جاء النهي لعلة معينة، وهي الانشغال عن القرآن بغيره، حيث يقول: "والذي يهدي إليه النظر في هذه المسألة أن الكتابة لا يُنهى عنها لذاتها، لأنها ليست من القضايا التعبدية التي لا مجال للنظر فيها، ولأنها لو كانت محظورة لذاتها لما أمكن صدور الإذن بها لأحد من الناس كائنا من كان. وعلى هذا فلا بد من علة يدور عليها الإذن والمنع في آن واحد. والعلة التي تصلح لذلك في اختيارنا هي خوف الانكباب على درس غير القرآن، وترك القرآن اعتمادا على ذلك"[58].

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه الدكتور نور الدين عتر في المسألة، وهو: أن الأصل في الكتابة الإذن وأن النهي يأتي لسبب معين أو علة محددة، ولكن دون تحديد العلة بخوف الانكباب على درس غير القرآن، فقد تتعدد الأسباب الداعية إلى النهي، ومن ذلك خوف اختلاط السنة بالقرآن، أو خوف الوقوع في الخطأ في الكتابة، أو خوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، وغير ذلك من الأسباب. فحيث وُجدت تلك الأسباب وُجد النهي،

---

[56]- السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص309.

[57]- انظر منهج النقد، للدكتور عتر، ص42.

[58]- المرجع السابق، ص43.

وحيث زالت تلك الدواعي والأسباب رجع حكم الكتابة إلى أصله وهو الإباحة، والله تعالى أعلم.

وهذا يفسر وجود النهي عن الكتابة في عصر النبي ﷺ، وكذلك استمراره إلى عهد الصحابة، بل إلى زمن التابعين، كما يحل التعارض الظاهر بين الآثار الناهية عن الكتابة، والآثار التي تأذن بها، أو تثبت وجود الكتابة في عهده ﷺ، وفي عهد الصحابة والتابعين. فإن المتأمل في تلك الآثار التي تدل على كراهية الكتابة والامتناع عنها، يكتشف أن وراء هذا الامتناع أو الكراهية أسبابا خاصة، جعلت حكم كتابة السنة ينتقل من الأصل وهو الإباحة إلى النهي، والله تعالى أعلم.

ولعل هذا ما ذهب إليه الإمام الخطابي، حيث يقول بعد عرضه للمواقف المتعددة في المسألة وتضعيفه لبعضها: "فأما أن يكون نفس الكتاب محظورا، وتقييد العلم بالخط منهيا عنه، فلا"[59]. ويبدو أن هذا هو ما ذهب إليه الخطيب البغدادي، فقد بين في مقدمة كتابه تقييد العلم اختلاف السلف في كتابة السنة بين مجيز ومتشدد، ثم قال: "وأنا أذكر بمشيئة الله ما روي في ذلك من الكراهة، وأبين وجهها، وأن كتب العلم مباح غير محظور، ومستحب غير مكروه"[60].

ومما يؤكد أن الأصل في كتابة السنة الإذن تفكير سيدنا عمر ﷺ بجمع السنة، وما كان ليُقْدم على ذلك لو كانت الكتابة منهيا عنها لذاتها[61]، ثم موافقة الصحابة الذين استشارهم على جمعها وتدوينها. هذا بالإضافة إلى ثبوت الكتابة عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم. ولو "كان النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث مطلقا، لما جمع أبو بكر ثم أحرق، ولا هَمَّ عمر ثم عَدَل، ولا كتب غيرهما ثم محا ما كتب، ثم هذه الروايات تنص على

---

[59]- معالم السنن، للإمام الخطابي، 184/4.

[60]- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص28.

[61]- انظر السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص316.

علل من أجلها أحرق من أحرق، ومحا من محا ما كتبوه. وليس منها نص واحد على ذكر النهي عن رسول الله ﷺ لذلك"[62].

**المطلب الثالث: مراحل تقييد السنة في صدر الإسلام.**

بناء على سبق في تعريف مصطلحات الكتابة والتدوين والتصنيف. يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل رئيسة لتقييد السنة، وهي:

**المرحلة الأولى:** مرحلة كتابة السنة (عهد النبي ﷺ، 1-11هـ).

سبق تعريف مصطلح "كتابة السنة" بأنه: تقييد الأحاديث وحفظها في صحف أو كراريس، دون جمع شامل أو ترتيب. وقد بدأت هذه المرحلة منذ بعثته ﷺ إلى وفاته، فقد وجدت الكتابة في ذلك العصر، لكنها لم تكن على نطاق واسع، ومن ذلك كتبه ﷺ إلى أمرائه وعماله، فيما يتعلق بتدبير شؤون الأقاليم الإسلامية وأحوالها، وبيان أحكام الدين، وهي كتب كثيرة تشتمل على مهمات أحكام الإسلام وعقائده، وبيان الأنصبة والمقادير الشرعية للزكاة، والديات والحدود والمحرمات وغير ذلك، ومن هذه الكتب[63]:

---

[62]- تدوين السنة النبوية: نشأته وتطوره، للدكتور محمد بن مطر الزهراني، (دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ/1996م)، ص67. وانظر الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، (المطبعة السلفية، بيروت، 1406هـ/1986م)، ص37-39. ومما تجدر الإشارة إليه، أنه قد جاء في حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه المشار إليه سابقا، أن سبب الامتناع عن الكتابة هو نهيه ﷺ عن ذلك. وهو النص الوحيد –حسب علمي- الذي يجعل سبب الامتناع عن كتابة السنة نهيه ﷺ عن ذلك. وإذا صحت الرواية، فلعل زيد بن ثابت رضي الله عنه فهم النهي على إطلاقه، والله أعلم.

[63]- انظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د.ت.)، 365/2؛ ومنهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، (دار الفكر، دمشق، ط3، 1401هـ/1981م)، للدكتور عتر، ص47-48. ومن الأمثلة على ذلك أيضا:

- كتاب النبي ﷺ لمُجَّاعة بن مرارة من بني سُلمى من بني حنيفة، انظر المجتبى من السنن، للإمام أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية،

1- صحيفة العقل وأحكام فكاك الأسير: فعن أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: "قُلْتُ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لاَ، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهْمٌ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: العَقْلُ، وَفَكَاكُ الأَسِيرِ، وَلاَ يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ"[64]. وقد أخرج الإمام عبد الرزاق الصنعاني هذه الصحيفة كاملة، وفيها أحكام الديات، ومقادير الزكاة، وغير ذلك من الأحكام[65].

2- صحيفة الصدقات: فعن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ: "أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقة، فلم يخرجه إلى عماله حتى قبض، فقرنه بسيفه، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض، وعمر حتى قبض"[66]. وقد كتب هذه الصحيفة أبو بكر الصديق ﷺ لأنس بن مالك ﷺ، عندما أرسله لجمع الزكاة من أهل البحرين، وعليها خاتم الرسول عليه الصلاة والسلام[67]، كما احتفظ آل عمر بن الخطاب ﷺ بنسخة من هذه الصحيفة، يقول الإمام الزهري: "أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها،

---

حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ/1986م)، كتاب الفرائض، باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذي القربى، 167/2.

- وكتابته ﷺ لرجل من أهل البادية أن لا يُتعدى عليه في صدقته، انظر مسند الإمام أحمد، رقم: 1404، 22/3-23.

- وكتابه ﷺ لبني زهير بن أقيش وهم حي من عكل، وفيه: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي رسول الله ﷺ، لبني زهير بن أقيش وهم حي من عكل، إنكم إن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وفارقتم المشركين وأعطيتم الخمس من المغنم... فأنتم آمنون بأمان الله تبارك وتعالى، وأمان رسوله". انظر مسند الإمام أحمد، رقم: 20740، 343/34-344، ورقم: 23077، 179/38.

[64]- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم: 111، 53/1.

[65]- المصنف، للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، (المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1403هـ)، 5/4-6.

[66]- أخرجه الإمام الترمذي، في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، حديث رقم: 621، 17/3. وقال: "حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء".

[67]- سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، رقم: 1567، 96/2.

وهي التي انتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله بن عبد الله بن عمر، وسالم بن عبد الله بن عمر"[68].

3- عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده: "أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابا، فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرئت على أهل اليمن..."[69]. وقد أوردها كاملة الإمام ابن حبان في صحيحه[70].

كما كان بعض الصحابة رضوان الله عليهم يكتب الحديث ولم ينكر عليه، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما (65هـ)، قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، أريد حفظه فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الرضا والغضب؟ قال: فأمسكت فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: (اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق)، و أشار بيده إلى فيه[71]. ويشهد لذلك حديث أبي هريرة ﷺ قال: "مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ"[72].

---

68- سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة، رقم: 1570، 98/2.

69- أخرجه الإمام النسائي، في سننه، كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، 57/8.

70- انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م)، رقم: 6559، 501/14. والحديث في إسناده ضعف، كما نبه المحقق على ذلك. ومن الأمثلة على ذلك ايضا: كتابه ﷺ إلى وائل بن حجر، لما أراد الشخوص إلى بلاده، انظر: الطبقات الكبرى، للإمام محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، (دار صادر، بيروت، د.ت.)، 349/1. وكتبه ﷺ إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها إلى الإسلام، انظر: إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين، للحافظ محمد بن علي بن طولون الدمشقي.

71- سبق تخريجه.

72- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث رقم: 113، 54/1.

وقد كان لعبد الله بن عمرو ﷺ صحيفة تسمى "الصادقة"، جاء ذكرها في قوله ﷺ: "ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط. فأما الصادقة فصحيفة كتبتها من رسول الله ﷺ. وأما الوهط فأرض تصدق بها عمرو بن العاص، كان يقوم عليها"[73].

ومما يميز تقييد السنة في هذه المرحلة، أن ما قيد منها كان محفوظا في صحف وكراريس متفرقة، ولم يكن مجموعا في مكان واحد، أو مصنفا ومرتبا في كتاب مستقل، شأنه في ذلك شأن آيات القرآن الكريم في عهد النبي عليه الصلاة والسلام[74]، لكن ما يميز القرآن الكريم، هو عناية النبي ﷺ الخاصة بكتابته، وتعيين كتبة خاصين له، فكان الاعتماد في حفظه على الحفظ والكتابة معا، بينما كان الاعتماد في حفظ الأحاديث على الحفظ أكثر من الكتابة، إلا في أحاديث الصدقات والفرائض ونحوها، مما يحتاج إلى ضبط وتحرير، والله تعالى أعلم.

**المرحلة الثانية:** مرحلة تدوين السنة وجمعها (من أوائل القرن الأول الهجري إلى نهايته، 11-99هـ).

سبق تعريف "تدوين السنة" بأنه: كتابة الأحاديث النبوية وجمعها في صحف أو كتاب. وتمتاز هذه المرحلة بالاهتمام بجمع السنة من أجل المحافظة عليها وصونها من الضياع. وقد بدأت هذه المرحلة بعد وفاة النبي ﷺ، من أوائل القرن الأول الهجري إلى أوائل القرن الثاني، حيث شعر بعض الصحابة بالحاجة إلى جمع السنة، قبل أن يذهب كبار الصحابة، أو يتفرقوا في الأمصار الإسلامية.

وقد بدأ هذا الاهتمام على المستويين الخاص والعام، أما على المستوى الخاص، فثمة محاولة مبكرة في النصف الأول من القرن الأول الهجري، على يد حبر هذه الأمة، الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (68هـ)، فقد روى عنه الإمام الدارمي قوله: "لما توفي رسول الله ﷺ، قلت لرجل من الأنصار: يا فلان، هلم فلنسأل أصحاب النبي ﷺ،

---

73- سنن الدارمي، 436/1، وضعف المحقق إسناده. والوهط حائط له في الطائف، انظر سنن الدارمي، 1328/2. وانظر: المحدث الفاصل، للإمام الرامهرمزي، ص366-367.

74- تاريخ تدوين السنة، للدكتور حاكم المطيري، ص45-46.

فإنهم اليوم كثير، فقال: واعجبا لك يا ابن عباس! أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي ﷺ من ترى؟ فترك ذلك، وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل، فآتيه وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتسفي الريح على وجهي التراب، فيخرج فيراني فيقول: يا ابن عم رسول الله، ما جاء بك؟ ألا أرسلت إلي فآتيك. فأقول: أنا أحق أن آتيك، فأسأله عن الحديث. قال: فبقي الرجل، حتى رآني وقد اجتمع الناس علي، فقال: كان هذا الفتى أعقل مني"[75].

وظاهر الرواية يفيد أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما بدأ مهمته بعد وفاة النبي ﷺ بوقت قصير، وذلك أيام كبار الصحابة، ومما يؤكد اهتمام عبد الله بن عباس ﷺ بجمع السنن منذ وقت مبكر، ما أخرجه الخطيب البغدادي عن عبيد الله بن أبي رافع قال: "كان ابن عباس يأتي أبا رافع، فيقول: ما صنع رسول الله ﷺ يوم كذا؟ ما صنع رسول الله ﷺ يوم كذا؟ ومع ابن عباس ألواح يكتب فيها"[76]. وقد توفي أبو رافع ﷺ قبل علي ﷺ باتفاق العلماء، أي قبل سنة أربعين للهجرة، ومنهم من ذهب إلى أن وفاته كانت قبل عثمان ﷺ أو بعده بيسير[77].

---

[75]- سنن الدارمي، مقدمة السنن، 1/467-468، وصحح المحقق إسناده؛ والمستدرك، للإمام الحاكم، 1/188، 3/619، وقال في الموضع الأول: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري، وهو أصل في طلب الحديث وتوقير المحدث"، وأقره الإمام الذهبي. وانظر الطبقات الكبرى، لابن سعد، 2/368؛ وتذكرة الحفاظ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.)، 1/41؛ وسير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرون، (مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م)، 3/342-343.

[76]- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص91-92.

[77]- هو "أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ، يقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم... قال ابن عبد البر: أشهر ما قيل في اسمه أسلم.. وكان إسلامه قبل بدر ولم يشهدها، وشهد أحدا وما بعدها، وروى عن النبي ﷺ وعن عبد الله بن مسعود، روى عنه أولاده: رافع والحسن وعبيد الله والمغيرة، وأحفاده... قال الواقدي: مات أبو رافع بالمدينة قبل عثمان رضي الله عنه بيسير أو بعده، وقال ابن حبان: مات في خلافة علي بن أبي طالب ﷺ". انظر الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو

وقد تمكن رضي الله عنه من جمع عدد كبير من الأحاديث النبوية، حتى إنه كان يسأل عن الأمر الواحد ثلاثين من الصحابة رضوان الله عليهم[78]. ومما يسر له ذلك توافر الصحابة آنذاك، وكان للأنصار من ذلك النصيب الأوفر، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وجدت عامة علم رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لآتي الرجل منهم، فيقال: هو نائم؛ فلو شئت أن يوقظ لي، فأدعه حتى يخرج لأستطيب بذلك قلبه"[79].

وقد آلت كتبه رضي الله عنه إلى الإمام موسى بن عقبة، صاحب المغازي[80]، حيث يقول: "وضع عندنا كريب[81] –مولى عبد الله بن عباس– حمل بعير من كتب ابن عباس، فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب، كتب إليه: ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا، فينسخها ويبعث بها"[82].

وهذا الاهتمام بجمع السنة في صدر الإسلام مما ينبغي التأكيد عليه عند الحديث عن تاريخ تدوين السنة، فهو مؤشر مهم على عناية الصحابة بسنة الرسول ﷺ، وحرصهم

---

الفضل العسقلاني، (دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ، 1412هـ)، 134/7؛ وتهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، 100/12.

[78]– انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 344/3.

[79]– المرجع نفسه.

[80]– موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي، مولى آل الزبير، الإمام الثقة الكبير، كان بصيرا بالمغازي النبوية، ألفها في مجلد، فكان أول من صنف في ذلك، توفي سنة 141هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 114/6–117.

[81]– هو كريب بن أبي مسلم، ويكنى أبا رِشدِين، مولى عبد الله بن العباس. قال موسى بن عقبة: مات كريب بالمدينة سنة ثمان وتسعين، في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان، وكان ثقة حسن الحديث. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد، 293/5؛ وسير أعلام النبلاء، للذهبي، 479/4–480.

[82]– تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص136؛ والطبقات الكبرى، لابن سعد، 293/5. وقد نبه الدكتور محمد عجاج الخطيب على أن التدوين الفردي بدأ في عهد الرسول ﷺ وفي عهد الصحابة والتابعين، ولم تبق السنة مهملة طيلة القرن الأول، بل تم حفظها في الصدور مع حفظها في الصحف والكراريس جنبا إلى جنب. ويبدو أنه يقصد بالتدوين هنا: مطلق الكتابة. انظر السنة قبل التدوين، ص341، وانظر: 375.

على جمعها في الوقت المناسب، قبل وفاة كبار الصحابة وتفرقهم في البلاد الإسلامية. وهذا ينسجم مع واقع اهتمام الصحابة بالسنة النبوية، وإيمانهم بكونها مصدرا مهما من مصادر التشريع الإسلامي، ينبغي المحافظة عليه وعدم تعريضه للضياع. ففي العقد الأول من القرن الهجري الأول لم تظهر الحاجة إلى جمع الحديث، فرسول الله ﷺ حي بين أظهر الصحابة رضوان الله عليهم، يعودون إليه في كل كبيرة وصغيرة، لكن الأمر اختلف بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، فمن المنطقي حينئذ أن يبدأ الشعور بالحاجة إلى جمع السنة وحفظها في السطور إضافة إلى الصدور.

لكن أكثر الكتابات في تاريخ تدوين السنة، تؤرخ لمرحلة التدوين بمطلع القرن الثاني الهجري، وتحديدا في زمن خلافة عمر بن عبد العزيز الأموي (99-101هـ)، الخليفة الراشد الخامس، وذهب الدكتور حاكم المطيري إلى تقديم هذا التاريخ قليلا إلى عام 73هـ، حيث قام علماء التابعين من أبناء الصحابة وغيرهم بجمع السنة، وتدوينها في الكتب، مع أنه عرض لجهود ابن عباس رضي الله عنهما في الجمع، لكنه أدرج تلك الجهود تحت المرحلة الأولى، وهي مرحلة الكتابة.

وبناء على ما ذكر من جهود ابن عباس رضي الله عنهما وعنايته بجمع السنة، أرى تقديم تاريخ مرحلة جمع السنة وتدوينها إلى أوائل العقد الثاني من القرن الأول الهجري، وذلك بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة (11هـ).

وقد استمرت ظاهرة الاهتمام بتدوين السنة وجمعها في القرن الهجري الأول حيث تشير الروايات إلى اهتمام بعض التابعين بجمع السنة وتدوينها، كالإمام محمد ابن شهاب الزهري (50-124هـ) الذي بدأ طلبه للعلم وجمعه للسنة وله نيف وعشرون سنة[83]، أي: عام (75هـ) تقريبا، وقد شاركه في هذه المهمة الإمام صالح بن كيسان المدني المتوفى بعد عام (140هـ)، وكان أكبر منه سنا[84]، فقد روي عنه أنه قال: "كنت أطلب العلم أنا والزهري،

---

[83]- انظر: الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ/2000م)، 18/5.

[84]- انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 454/5، وما بعدها.

فقال: تعال نكتب السنن، قال: فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ. ثم قال: تعال نكتب ما جاء عن الصحابة. قال: فكتب ولم نكتب، فأنجح وضيعت"[85]. وجاء في بعض الروايات: "ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه، فإنه سنة، فقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه، قال: فكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت"[86].

أما على المستوى العام أو الرسمي، فقد بدأ التفكير بجمع السنة منذ وقت مبكر، وقد سجلت لنا الروايات التاريخية أربع محاولات:

**المحاولة الأولى**: كان ذلك في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ (23هـ). فعن عروة بن الزبير "أن عمر بن الخطاب ﷺ أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: إني كنت أردت أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم، كتبوا كتبا فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا"[87].

وهذا دليل على شعور الصحابة بالحاجة إلى جمع السنة على المستوى الرسمي كذلك، ويتأكد ذلك بموافقة جمهور الصحابة على هذا الأمر، لكن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ عدل عن ذلك، بعد الاستخارة، والموازنة بين إيجابيات هذا العمل على المستوى الرسمي وسلبياته، ولم يُقَدَّر لتلك الفكرة أن تتحقق على أرض الواقع. وقد أشارت الرواية السابقة إلى سببين رئيسين في امتناعه عن ذلك، وهما: خشية انشغال الناس بالسنة عن القرآن، وخشية تشبيه السنة بالقرآن، فيختلط الأمر على الناس.

**المحاولة الثانية**: وكانت في عهد مروان بن الحكم (65هـ)، جد الخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي كان أميرا على المدينة، فقد اهتم بجمع ما رواه أبو هريرة ﷺ، لكونه أكثر

---

[85]- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني، 396/9-397.

[86]- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص106-107؛ وانظر: جامع بيان العلم وفضله، للإمام ابن عبد البر، 332/1-333؛ وسير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 455/5.

[87] سبق تخريجه.

الصحابة رواية للحديث الشريف، فعن سعيد بن أبي الحسن، قال: "لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثا من أبي هريرة عن النبي ﷺ، وإن مروان -زمن هو على المدينة- أراد أن يكتب حديثه كله، فأبى، وقال: ارو كما روينا. فلما أبى عليه، تغفله مروان، وأقعد له كاتبا ثقفا، ودعاه، فجعل أبو هريرة يحدثه، ويكتب ذاك الكاتب حتى استفرغ حديثه أجمع. ثم قال مروان: تعلم أنا قد كتبنا حديثك أجمع. قال: وقد فعلت؟ قال: نعم. قال: فاقرؤوه علي. فقرؤوه، فقال أبو هريرة: أما إنكم قد حفظتم، وإن تطعني تمحه. قال: فمحاه"[88].

**المحاولة الثالثة:** كانت على يد عبد العزيز بن مروان والد عمر بن عبد العزيز، حينما كان واليا على مصر (65-85هـ)، فقد كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي الحمصي (80هـ) عالم أهل حمص، الذي أدرك سبعين بدريا أن يكتب له ما سمعه من أحاديث الصحابة سوى حديث أبي هريرة، لأن حديثه كان مجموعا عنده، لكن المصادر لم تبين لنا نتائج تلك المحاولة[89]. واستثناؤه لحديث أبي هريرة، والنص على كون أحاديثه مجموعة عنده، يؤكد محاولة والده السابقة في جمع حديث أبي هريرة، وأنه لم يمحها كما نصت على ذلك الرواية السابقة، فلعله أظهر ذلك له إرضاء له، والله تعالى أعلم.

**المحاولة الرابعة:** وكان ذلك بأمر الخليفة الخامس الراشد عمر بن عبد العزيز (101هـ)، حيث أضحت الحاجة ماسة إلى تدوين مجموع في السنة، وتوزيعه على الأمصار، فقد كتب إِلَى واليه أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: "انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاكْتُبْهُ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلا تَقْبَلْ إلا حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلْتُفْشُوا الْعِلْمَ، وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لا يَعْلَمُ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا"[90].

---

[88]- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 598/2.

[89]- انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد، 448/7؛ والسنة قبل التدوين، للدكتور الخطيب، ص373-374.

[90]- أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، 49/1.

وقد جاء في بعض الروايات، أنه أمر أبا بكر بن حزم بكتابة حديث رسول ﷺ عامة، وبخاصة ما روته خالته عَمْرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (98هـ) تلميذة السيدة عائشة رضي الله عنها[91]، فعن عبد الله بن دينار، قال: "كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وبحديث عمرة، فإني قد خشيت دروس العلم وذهابه". ولا غرابة في ذلك، فقد كانت عمرة بحرا من بحور العلم، فعن ابن شهاب الزهري، أن القاسم بن محمد قال له: "يا غلام، أراك تحرص على طلب العلم، أفلا أدلك على وعائه؟ قلت: بلى. قال: عليك بعمرة، فإنها كانت في حجر عائشة. قال: فأتيتها، فوجدتها بحرا لا ينزف"[92].

كما نصت بعض الروايات على أن الكتاب كان موجها إلى أهل المدينة عامة، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن دينار، قال: "كتب عمر بن عبد العزيز، إلى أهل المدينة أن انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله"[93].

وهكذا كان اهتمام الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السنة، مواصلة لاهتمام جده ووالده بهذا الأمر، وتحقيقا لأمنيتهما، فقد تم في عهده التدوين والجمع الرسمي للحديث الشريف. ويمكن تلخيص أهم الدوافع للعناية بتدوين السنة رسميا في هذا القرن فيما يأتي:

1- خوف ضياع الأحاديث واندراسها. وقد أشار إلى ذلك الخليفة عمر بن عبد العزيز حين أمر بتدوين السنة، حيث قال: "فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء".

---

[91]- هي عَمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية النجارية، المدنية، الفقيهة، تربية السيدة عائشة رضي الله عنها وتلميذتها، قيل: لأبيها صحبة، وجدها سعد من قدماء الصحابة. كانت عالمة، فقيهة، حجة، كثيرة العلم، وحديثها كثير في دواوين الإسلام. انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، 507/4-508.

[92]- المرجع السابق، 508/4.

[93]- سنن الدارمي، 431/1، وصحح المحقق إسناده.

2- انتشار الوضع في الحديث من قبل أصحاب الفرق والأهواء والقصاص وبعض الصالحين، وخشية اختلاط الصحيح بغيره. وفي ذلك يقول الإمام الزهري: "لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لانعرفها، ما كتبت حديثا، ولا أذنت في كتابه"[94].

وقد تحقق هذا الجمع للسنة بأمر عمر بن عبد العزيز على يد الإمام محمد بن شهاب الزهري (124هـ)، حيث روي عنه قوله: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل بلد له عليها سلطان دفترا"[95]. ولا ريب أن اشتغاله بجمع السنة أيام طلبه للعلم، قد يسّر عليه تلك المهمة الكبيرة التي أوكلت إليه. أما جهود الإمام أبي بكر بن حزم في جمع السنة، فقد نص الإمام مالك على قيام أبي بكر بن حزم بهذه المهمة حيث يقول: "لم يكن عندنا بالمدينة أحد عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وكان ولاه عمر بن عبد العزيز، وكتب إليه أن يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن والقاسم بن محمد، فكتبه له"[96]، إلا أن الخليفة عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن يبعث بها إليه، كما أشار إلى ذلك الإمام ابن عبد البر الأندلسي[97].

وقد اشتهر بين الباحثين -بناء على هذه الرواية- أن أول زمن التدوين كان على رأس المائة، لكن الباحث يرى أن يكون هذا التاريخ متعلقا بالتدوين الرسمي للسنة، مع ضرورة الإشارة إلى التدوين غير الرسمي، وعدم الاكتفاء بالحديث عن التدوين الرسمي فقط،

---

94- تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص107-108.

95- جامع بيان العلم وفضله، للإمام ابن عبد البر، 331/1. وانظر السنة قبل التدوين، للدكتور محمد عجاج الخطيب، ص332.

96- الجرح والتعديل، للإمام عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، (طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/1952م)، 337/9.

97- انظر التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ)، 81/1.

وذلك حتى لا يوهم ذلك تأخر الاهتمام بجمع السنة إلى مطلع القرن الهجري الثاني، والله تعالى أعلم.

**المرحلة الثالثة**: مرحلة تصنيف السنة (ابتداء من النصف الأول من القرن الثاني الهجري)

سبق تعريف مصطلح "تصنيف السنة"، بأنه جمع الأحاديث النبوية في كتاب واحد، وترتيبها وفق أساليب متنوعة، من أجل حفظها وتيسير الاستفادة منها. وتبدأ هذه المرحلة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، حيث ظهرت المؤلفات المتنوعة في عدد من أقطار العالم الإسلامي. وقد نص بعض العلماء على أن التصنيف لم يبدأ إلا بعد موت الإمام الحسن البصري (110هـ)، والإمام سعيد بن المسيب (93هـ) وغيرهما من كبار التابعين[98]. وعلى ذلك يمكن أن يُحمل قول الحافظ ابن حجر: "ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح (160هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (156هـ)، وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة"[99].

ومما يميز هذه المرحلة من تقييد السنة، توجه الاهتمام إلى ترتيب الأحاديث النبوية وتصنيفها وفق أساليب متنوعة في التصنيف، وذلك بهدف المحافظة على السنة، ونشر الأحاديث بين الناس من جهة، وتيسير الاطلاع عليها، والاستفادة منها من جهة أخرى. فبعد الأمر بتدوين السنة على المستوى الرسمي، في مطلع القرن الثاني الهجري، انتشر التصنيف في الحديث الشريف، وتنوعت أساليبه، فظهرت المصنفات في الحديث الشريف في أوقات متقاربة، وفي أماكن متفرقة من العالم الإسلامي، وفيما يلي عرض لأوائل المصنفين، حسب الأمصار الإسلامية[100]:

---

98– انظر الرسالة المستطرفة، للشيخ الكتاني، ص7.

99– فتح الباري، للحافظ ابن حجر، المقدمة، ص6.

100– انظر المرجع السابق، ص6؛ والرسالة المستطرفة، للشيخ الكتاني، ص7–9، 34.

في مكة المكرمة: أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (150هـ)، من كبار تلاميذ الزهري، وله كتاب الجامع، والسنن؛ وسفيان بن عيينة (198هـ)، وله كتاب الجامع.

وفي المدينة المنورة: محمد بن شهاب الزهري (124هـ)، محمد بن إسحاق (151هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن ذئب (158هـ)، والإمام مالك بن أنس (179هـ).

وفي الشام: أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (156هـ).

وفي اليمن: معمر بن راشد (153هـ)، وله كتاب الجامع وهو مطبوع في آخر مصنف تلميذه عبد الرزاق، وعبد الرزاق الصنعاني (211هـ) وله "المصنف"، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.

وفي مصر: الليث بن سعد (175هـ)، وعبد الله بن وهب (197هـ).

وفي البصرة: سعيد بن أبي عروبة (156هـ)، وشعبة بن الحجاج (160هـ) له "الغرائب في الحديث"، والربيع بن صبيح (160هـ)، أبو سلمة حماد بن سلمة (176هـ).

وفي الكوفة: سفيان الثوري (161هـ)، ذكر له ابن النديم في الفهرست: الجامع الكبير والصغير.

وفي خراسان: عبد الله بن المبارك (181هـ).

وهكذا انتشرت المصنفات في الحديث الشريف في جميع أمصار العلم الإسلامي آنذاك، وكان كثير من هؤلاء في عصر واحد، فلا يُعرف أول من صنف منهم على وجه التحديد.

وقد تميز التصنيف في السنة في القرن الثاني بمميزات، يمكن إجمالها فيما يأتي[101]:

1- ظهور أنواع مختلفة من التصانيف، فقد حملت هذه المصنفات في هذا القرن أسماء متعددة، مثل: موطأ، ومصنف، وجامع. نحو الجامع الكبير، والجامع الصغير لسفيان الثوري (161هـ)، وموطأ ابن أبي ذئب (159هـ)، وموطأ الإمام مالك (179هـ)، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (211هـ).

---

[101]- انظر تدوين السنة النبوية، للزهراني، ص89-90.

2- جمعت مصنفات هذا القرن بين الصحيح وغيره من الأحاديث، فلم تلتزم بجمع الصحيح دون غيره، بل اشتملت المصنفات في هذا القرن على الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة -باستثناء موطأ الإمام مالك- مكتفية ببيان إسناد كل رواية، بحيث يتمكن العلماء من معرفة الصحيح من غيره.

3- جمعت المصنفات في هذا العصر بين حديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين. ويبدو ذلك واضحا في موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى.

4- رتبت تلك المصنفات الأحاديث حسب الموضوعات غالبا، فكان المصنفون يجمعون الأحاديث ذات الموضوع الواحد في باب واحد، ويجمعون جملة الأبواب في كتاب واحد أو مصنف مستقل. وذلك بعد أن كانت الأحاديث تجمع في السابق دون اهتمام خاص بالترتيب والتصنيف على نسق معين.

وهكذا انتشر التصنيف في الحديث الشريف، وتنوعت المصنفات وتوالت، وفي القرن الثالث ظهرت طريقة ترتيب الأحاديث حسب أسماء الرواة عامة، والصحابة خاصة. وقد اتبعت هذه الطريقة، الكتب التي حملت اسم المسانيد، والمعاجم. نحو مسند الإمام أحمد (241هـ)، والمعاجم الثلاثة للإمام الطبراني (360هـ).

**الخاتمة:**

عرض البحث لأشهر الشبهات حول تدوين السنة، كما عمل على تحرير المراد بالمصطلحات المتعلقة بتقييد السنة، ووضح الفرق بينها، وبين مواقف العلماء من الأحاديث المتعلقة بالكتابة. وختم البحث بعرض لمراحل تقييد السنة في صدر الإسلام. ولعل من أهم النتائج التي توصل إليه البحث ما يأتي:

1- تتلخص الشبهات حول مسألة تدوين السنة فيما الآتي: التشكيك في صحة الأحاديث صحة الأحاديث الواردة في النهي عن الكتابة أو الإذن فيها، والزعم بأنها انعكاس لتطور المجتمع المسلم واختلافه حول مسألة كتابة الحديث؛ والتشكيك بما ثبت من كتابات للسنة في عهد النبي ﷺ، وفي عهد صحابته رضوان الله عليهم؛ واشتهار القول بأن

السنة ظلت أكثر من مائة سنة يتناقلها العلماء حفظا، وأن تدوينها قد تأخر إلى مطلع القرن الثاني الهجري.

2- أهمية التفريق بين مصطلحات "الكتابة" و"التدوين" و"التصنيف"، من أجل فهم كلام العلماء السابقين بطريقة صحيحة، وتحديد مراحل تقييد السنة بشكل دقيق. فنفي تدوين السنة وتصنيفها، لا ينفي وجود الكتابة من قبل بعض الصحابة في صحف وكراريس متفرقة، وبصفة فردية خاصة. فالكتابة تطلق على مجرد تقييد الحديث، والتدوين يُطلق على الكتابة على سبيل الجمع والاستقصاء، وتقييد المتفرق وجمعه في كتاب، بينما يُطلق التصنيف على التدوين في فصول محددة وأبواب مميزة.

3- تتلخص مواقف العلماء من الأحاديث الواردة في كتابة السنة في ثلاثة مواقف رئيسة، وهي: الموقف القائل بأن الأحاديث المتعلقة بكتابة السنة هي من باب محكم الحديث، إذ لا يوجد معارض صحيح للأحاديث الواردة في الإذن حسب اجتهاد أصحاب هذا الموقف؛ وموقف من ذهب إلى أنها من مختلف الحديث، فعمل على الجمع بين الأحاديث التي تنهى عن كتابة السنة والأحاديث التي تأذن فيها؛ وموقف القائلين بأن الأحاديث في هذا الموضوع من باب الناسخ والمنسوخ.

4- خلص البحث إلى أن الأصل في كتابة السنة الإذن، ولكن النهي يأتي لسبب معين أو علة محددة، ومن ذلك خوف اختلاط السنة بالقرآن، أو خوف الانشغال عن القرآن بغيره، أو خوف الوقوع في الخطأ في الكتابة، أو خوف الاتكال على الكتابة وترك الحفظ، وغير ذلك من الأسباب. فحيث وجدت تلك الأسباب وجد النهي، وحيث زالت تلك الدواعي والأسباب رجع حكم الكتابة إلى أصله وهو الإباحة.

5- بدأت مرحلة كتابة السنة في عهد النبي ﷺ، وانتشرت في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، كما تدل على ذلك الآثار الثابتة في الموضوع، ولذلك فمن غير المناسب إطلاق القول بأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا يكتبون إلا شيئا يسيرا، إلا إذا قيدناه بعصر النبي ﷺ.

6- بدأت مرحلة تدوين السنة -بمعنى جمعها وتقييد ما تفرق منها- بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، أي في العقد الثاني من القرن الهجري الأول، وكان ذلك بمبادرات وجهود فردية، كجهود عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وجهود الإمام الزهري أثناء طلبه للعلم. وبدأ التدوين الرسمي للسنة في أول القرن الثاني الهجري، بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز، وعلى يد الإمام محمد بن شهاب الزهري رحمهما الله تعالى.

7- بدأت مرحلة تصنيف السنة -بمعنى جمعها وترتيبها في الكتب وفق أساليب خاصة- في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، حيث ظهرت المؤلفات المتنوعة في السنة النبوية، كالجوامع، والموطآت.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**